مركز دراسات الوحدة العربية

تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي

الدكتور أحمد موسى بدوي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
بدوي، أحمد موسى
تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي/ أحمد موسى بدوي.
٤٤٨ ص.
ببليوغرافية: ص ٤٢٩ - ٤٣٦
يشتمل على فهرس.
ISBN: 978-9953-82-610-3
١. الطبقة الوسطى - البلدان العربية. ٢. المجتمع العربي أ. العنوان
305.550956

العنوان بالإنكليزية
Middle Class Changes in the Arab World
by Ahmed Moussa Badawi

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ - لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

email: info@caus.org.lb
Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى: بيروت، تموز/ يوليو ٢٠١٣

المحتويات

قائمة الجداول ١٣

قائمة الأشكال ١٧

قائمة الأطر ١٩

خلاصة الكتاب ٢١

مقدمة ٤١

الفصل الأول: الطبقة الوسطى في التراث الغربي ٤٧

أولاً: الطبقة الاجتماعية في التراث الماركسي ٥١

ثانياً: الطبقة الاجتماعية في التراث الفيبري ٦٣

ثالثاً: الطبقة الاجتماعية في التراث الدوركايمي ٧٢

رابعاً: الطبقة الاجتماعية من منظور اتجاه الفعل/ البناء ٧٦

الفصل الثاني: دراسات الطبقة على مستوى البلدان العربية الآسيوية ٨٩

أولاً: الطبقات الاجتماعية في لبنان (١٩٨٢) ٩١

ثانياً: التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة (٢٠١٠) ٩٧

ثالثاً: المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات (٢٠٠٦) ١٠٣

رابعاً: السعودية الدولة والمجتمع ـ محددات
تكون الكيان السعودي (٢٠٠٨) ١١٣

خامساً: القصر والديوان: الدور السياسي
للقبيلة في اليمن (٢٠٠٩) ١١٨

الفصل الثالث: دراسات الطبقة على مستوى البلدان العربية ـ الأفريقية ... ١٢٧

أولاً: نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار
والتغيير الاجتماعي ـ السياسي (١٩٨٠) ١٢٩

ثانياً: طبيعة تحولات الطبقة الوسطى
في المجتمع الجزائري (٢٠١١) ١٣٥

ثالثاً: الطبقة والقوة في السودان (١٩٨٧) ١٣٨

رابعاً: الطبقة الوسطى في المجتمع الموريتاني
بناؤها ودورها في التنمية (١٩٩٨) ١٤٢

خامساً: الطبقة العليا المصرية بين ثورتين
(١٩١٩ ـ ١٩٥٢) ١٤٩

سادساً: الطبقة الوسطى المصرية
من التقصير إلى التحرير (٢٠٠٥) ١٥٤

سابعاً: اتجاهات التغير في الطبقة الوسطى
(المصرية) (٢٠٠٩) ١٥٩

الفصل الرابع: الطبقة الوسطى (العربية) في تراث العلوم الاجتماعية ١٦٩

أولاً: دراسات حول البناء الطبقي
على مستوى أقاليم الوطن العربي ١٧٢

ثانياً: دراسات حول المجتمع العربي ١٩٣

الفصل الخامس: نحو إطار نظري لدراسة تحولات الطبقة الوسطى العربية .. ٢١٥

أولاً: التركيب الطبقي ٢٢٠

ثانياً: العلاقات الطبقية ٢٢٩

ثالثاً: الانقسام والانكماش الطبقي ٢٣٤

رابعاً: الحراك الطبقي ٢٣٦

خامساً: التشكيلات الطبقية ٢٤٠

سادساً: الوعي الطبقي ٢٤٣

سابعاً: المصالح الطبقية ٢٤٦

ثامناً: الصراع الطبقي ٢٤٧

الفصل السادس: الطبقة الوسطى العربية:
المتغيرات والخصائص الديمغرافية ٢٥٥

أولاً: النمو والكثافة السكانية في الوطن العربي ٢٥٨

ثانياً: التوزيع العمري للسكان في الوطن العربي ٢٦٢

ثالثاً: التوزيع الحضري الريفي لسكان الوطن العربي ٢٦٦

رابعاً: معدل أمية البالغين في الوطن العربي ٢٧١

خامساً: معدل القيد الصافي في مراحل التعليم ٢٧٦

الفصل السابع: الطبقة الوسطى والقوة العاملة العربية ٢٨٧

أولاً: حجم القوة العاملة العربية ٢٩٠

ثانياً: عمالة الأطفال في الوطن العربي ٢٩٤

ثالثاً: مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ٢٩٦

رابعاً: توزيع القوى العاملة بحسب القطاعات
الاقتصادية في الوطن العربي ٢٩٨

خامساً: توزيع المشتغلين العرب بحسب المهن الرئيسية ٣٠٣

سادساً: مؤشرات العاطلين من العمل في الوطن العربي ٣٠٧

الفصل الثامن: الطبقة الوسطى العربية والمتغيرات الاقتصادية ٣١٥

أولاً: أثر التوجهات الليبرالية الجديدة
في الطبقة الوسطى العربية ٣١٨

ثانياً: الطبقة الوسطى والمتغير الاقتصادي ٣٢٤

ثالثاً: معدل الفقر في البلدان غير النفطية ٣٢٦

رابعاً: توزيع الدخل القومي في البلدان العربية ٣٢٨

الفصل التاسع: التحولات السياسية للطبقة الوسطى
بلدان الربيع العربي نموذجاً ٣٤٥

أولاً: الاقتصاد السياسي والانقسام الطبقي الحديث
في الوطن العربي ٣٤٨

ثانياً: الطبقة الوسطى في بلدان الربيع العربي ٣٥٩

ثالثاً: الطبقة الوسطى والتحولات السياسية
في بلدان الربيع العربي ٣٦٤

الفصل العاشر: الطبقة الوسطى العربية من خلال تصورات أعضائها
بالتطبيق على عيّنة من الكويت ومصر والمغرب ٣٨٥

أولاً: خصائص عيّنة الدراسة ٣٨٨

ثانياً: تركيب الطبقة الوسطى ٣٨٩

ثالثاً: العلاقات الطبقية ٣٩٨

رابعاً: الانقسام والانكماش الطبقيين ٤٠٣

خامساً: الحراك الطبقي ٤٠٧

سادساً: التشكيلات الطبقية ٤١٥

سابعاً: الوعي والمصالح الطبقية ٤٢١

ثامناً: الصراع الطبقي ٤٢٢

المراجع ٤٢٩

فهرس ٤٣٧

خلاصة الكتاب

١ ـ مشكلة الدراسة

يتحصّل المبحر في الكتب والدراسات المتعلقة بالطبقة الاجتماعية العربية، على أسئلة جديدة أكثر من إجابات كافية، لأن البنية الطبقية العربية، مفعمة بالتغير الدائم، والدرامي في بعض الأحيان. ويزخر التراث العلمي العربي بدراسات متميزة[1]، حاولت

(١) مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)؛ سليم نصر وكلود دوبار، الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، تعريب جورج أبي صالح (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)؛ محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)؛ خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)؛ محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)؛ محمد ولد الجيد، «الطبقة الوسطى في المجتمع الموريتاني: بناؤها ودورها في التنمية،» (أطروحة دكتوراه، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٨)؛ عبد الباسط عبد المعطي، الطبقة الوسطى المصرية من التقصير إلى التحرير (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥)؛ مجموعة مؤلفين، المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات (بيروت؛ بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦)؛ حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)؛ محمد بن صنيتان، السعودية الدولة والمجتمع: محددات تكون الكيان السعودي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨)؛ أحمد حسين حسن، «اتجاهات التغير في الطبقة الوسطى الحضرية وأدوارها: تحليل سوسيولوجي تاريخي، ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠،» (أطروحة دكتوراه، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس؛ القاهرة، ٢٠٠٩)؛ عادل الشرجبي [وآخرون]، القصر والديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩)؛ ماجدة بركة، الطبقة العليا المصرية بين ثورتين، ١٩١٩ ـ ١٩٥٢، ترجمة محمود ماجد (القاهرة: وزارة الثقافة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩)؛ غازي الصوراني، التحولات الاجتماعية =

جميعها على اختلاف توجهاتها النظرية والمنهجية تتبع الطبقة الوسطى العربية من نقطة الانطلاق والنشأة، مروراً برصد ظواهر الانقسام الطبقي المستمرة، وتغيّر أدوار الطبقة الوسطى داخل البناء الاجتماعي.

يشير الواقع، ونتائج تلك الدراسات، إلى أن البنية الطبقية العربية لم تبلغ حتى اللحظة الراهنة حالة المجتمعات الطبقية الحديثة، فالوطن العربي، لا يمر بمراحل تطور واحدة أو متماثلة، ما يجعل البنية الطبقية تختلف وتتباين من قطر عربي إلى آخر، ولا تزال بعض العلاقات التقليدية قبل الطبقية، تصارع من أجل البقاء في معظم البلدان العربية. وفي هذا السياق التاريخي، تمثل الحاجة إلى البحث العلمي الطبقي ضرورة دورية ملحة، ليس من أجل الرصد فقط، بل لكشف التحول أيضاً، ووضع السيناريوهات والبدائل أمام صنّاع قرار التنمية في الوطن العربي.

تعاني أغلبية البلدان العربية تدهور المشروع التنموي، أو انحرافه عن مسار التنمية الشاملة المستدامة، بعدما أخفقت معظم مشاريع التنمية الصناعية في البلدان العربية، التي تتمتع ببنية وإمكانيات مادية وبشرية صالحة للتوسع الصناعي، في حين حققت بعض البلدان النفطية نمواً محدوداً في مجال الصناعات الاستخراجية والبتروكيميائية، وانعدمت في المقابل التنمية الصناعية في بقية البلدان العربية. وبعدما أخفقت أغلبية مشاريع التنمية الزراعية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وعجزت البلدان العربية عن الإفادة من الإمكانيات المتاحة لإنتاج المحاصيل الأساسية.

من ناحية أخرى نجد أن جميع البلدان العربية تعتمد ديمقراطية مشوّهة مراوغة ومنقوصة، لا تمت إلى الحرية بصلة، وجل المجتمعات العربية تعاني تفاوتاً حاداً بين الفقراء والأغنياء. وداخل هذا المشهد وفي قلبه، توجد الطبقة الوسطى العربية الحديثة، بعض فئاتها تتحالف مع الطبقة الحاكمة، لترتوي وتنتفع من هذا الوضع، بينما تعاني أغلبيتها وباقي الطبقات الصدى والحرمان.

وحين انتقل الجدل الدائر في الأكاديميات الغربية حول دور الطبقة الوسطى، إلى الأكاديميات العربية، ما بين قائل إن الطبقة الوسطى العربية، لم تؤدِّ دوراً سياسياً خلاقاً،

= والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة: رؤية نقدية (رام الله: معهد العالم العربي للبحوث والتنمية، ٢٠١٠)؛ إليزابيت لونغنيس، أزمة الطبقات الوسطى في المشرق العربي: المهن العليا ودورها في التغيير الاجتماعي، ترجمة رندة بعث (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ٢٠١٢)، وأحمد بعلبكي، «مفهوم الطبقة الوسطى وحراك الهويات في المجتمعات العربية المشرقية،» المستقبل العربي، السنة ٣٥، العدد ٤٠٣ (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢)، ص ٨٦ - ٩٦.

وتقلص دورها في مشروع التنمية، وآخر يقول بتعاظم مكانتها وتكثف هذا الدور، يشاء القدر ويسمح بلحظة استثنائية في تاريخ الوطن العربي، مانحاً المواطن العربي فرصةً نادرةً للتخارج من النظم المراوغة والمستبدة، وهي ذات اللحظة التي تسمح لنا بمراجعة دور الطبقة الوسطى العربية في ماضيها القريب، وحاضرها الاستثنائي، ومستقبلها الذي لا يزال قيد التشكل يلفه الغموض. من هنا خرج التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة:

ما هي التحولات الحضارية (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية) التي مرت بها الطبقة الوسطى العربية منذ الاستقلال والتأسيس وحتى اللحظة التاريخية الراهنة؟

ومن هذا التساؤل والهدف الرئيسي، تتفرع الأهداف والأسئلة التالية: ما هي أهم الاتجاهات النظرية التي تعالج الطبقة الوسطى في التراث العلمي العالمي؟ كيف قارب التراث العربي مسألة الطبقة الوسطى؟ ما هي ظروف نشأة وتبلور الطبقة الوسطى العربية الحديثة؟ ما هو الإطار النظري الملائم لدراسة الطبقة الوسطى العربية؟ ما هو موقع الطبقة الوسطى داخل التركيب الطبقي العربي في الوقت الراهن؟ وما هي التحولات الاقتصادية التي أثرت في الطبقة الوسطى العربية في الربع قرن الأخير؟ ما هي العلاقة بين التحولات السياسية، والطبقة الوسطى، والثورة في بلدان الربيع العربي؟ وما هي العلاقات التي تربط الطبقة الوسطى بالبناء الاجتماعي، من خلال تصورات أعضائها؟

٢ ـ الأهمية النظرية

أ ـ إن استخلاص تصور نظري متماسك حول الظواهر الطبقية في الوطن العربي، يمثل أهمية نظرية على مستوى العلوم الاجتماعية العربية، ويمكن أن يؤدي إلى فهم وتفسير تلك الظواهر على نحو مختلف.

ب ـ توجد حاجة إلى إعادة النظر في تراث العلوم الاجتماعية العربية الوثيق الصلة بالدراسات الطبقية، للتخارج من الاستخدام الميكانيكي، للتراث النظري الغربي، الذي لا يراعي الوقائع والمتغيرات والخصوصية العربية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول البناء على بعض المساهمات العربية الأصيلة، في ميدان الدراسات الطبقية، وتعد تطويراً لها، وبخاصة مساهمات أربعة من العلماء على وجه التحديد[٢].

(٢) بركات، المصدر نفسه؛ الأزرق، المصدر نفسه؛ عبد المعطي، المصدر نفسه، والنقيب، المصدر نفسه.

٣ ـ الأهمية التطبيقية

أ ـ توجد حاجة دائمة ودورية إلى وصف وتحليل وتفسير الظواهر والعمليات والعلاقات الطبقية العربية، انطلاقاً من رؤية نظرية مختلفة، ترشد صانع القرار التنموي إلى سيناريوهات وبدائل المستقبل.

ب ـ توجد حاجة تطبيقية ملحة إلى دراسة تحولات الطبقة الوسطى على المستوى السياسي والاقتصادي، تحديداً، لفهم وتحليل وتفسير اللحظة التاريخية التي يمر بها الوطن العربي عقب انطلاق ثورات الربيع العربي.

٤ ـ الإطار النظري والتعريفات الإجرائية

حاولنا في هذه الدراسة الاعتماد على إطار نظري جديد لدراسة تحولات الطبقة الوسطى العربية، وهو إطار يؤلف ويوائم بين نموذج جلبرت ـ كاهل، ونظرية إريك أولن رايت، ونظرية بيير بورديو، من جهة، وبين المساهمات النظرية لحليم بركات، وخلدون النقيب، ومغنية الأزرق، وعبد الباسط عبد المعطي (وغيرهم على نحو أقل) من ناحية ثانية. ومن هذه المصادر، استنبطنا نموذجاً نظرياً تحليلياً يمكّننا من إنتاج أدوات مفاهيمية ملائمة لفهم ووصف وتفسير التركيب الطبقي العربي، والطبقة الوسطى فيه على نحو خاص، ومن إخضاعه للاختبار الإمبيريقي. يقوم هذا الإطار على المسلمات والافتراضات التالية:

أ ـ يتضمن **التركيب الطبقي العربي** ست طبقات أساسية هي: الطبقة المركزية المتحكمة، والطبقة الوسطى المتنفذة، والطبقة الوسطى المستقرة، الطبقة الوسطى الفقيرة، والطبقة العاملة، والفئات اللاطبقية الكادحة. ويشترك أفراد كل طبقة، معاً، في عدد من الخصائص الحضارية، التي تؤثر فيها خمسة متغيرات: مستوى الدخل ونوعه؛ ومستوى التعليم والتدريب؛ والموقع البيروقراطي داخل مؤسسة العمل؛ وأساليب الحياة؛ ومجموعة المتغيرات القبلية/ الطائفية/ العرقية/ السياسية التسلطية.

ب ـ يتم تمييز **الحدود بين الطبقات** الست عبر طريقتين متكاملتين: الطريقة العمودية التي تتعامل منهجياً مع البناء الاجتماعي كوحدة كلية للتحليل، تعتمد على بيانات ومعلومات الإحصاءات الديمغرافية والاقتصادية والمسوح الاجتماعية؛ والطريقة الأفقية التي تتعامل مع مجالات أو حقول البناء الاجتماعي كوحدات تحليل مستقلة

تعتمد على بيانات ومعلومات البحوث بالعينة، وخرائط الحراك الطبقي، والمقابلات الكيفية، وتحليل الخطاب، وكذلك الأدوات الاثنوغرافية.

ج ـ تضم **الطبقة الوسطى الفقيرة** كلَّ المتعلمين الواقعين فوق خط الفقر، وينخرطون في إدارة أعمال، أو يمارسون مهناً فنية وذهنية غير معقّدة، ووظائف يغلب عليها الطابع التنفيذي، ويمارسون أساليب المعيشة المتوسطة في المجتمع، بصعوبة، وغالباً يكون على حساب رهن قوة عملهم أو عوائدهم المستقبلية. بينما تضم **الطبقة الوسطى المستقرة** كلَّ الحاصلين على تعليم أساسي وما فوقه (١٢ سنة دراسية على الأقل)، من أصحاب المشاريع الوسطى، أو أصحاب المهن الذهنية المعقدة، العاملين في وظائف يغلب عليها الطابع الإشرافي، ولديهم عوائد دخل كافية لبلوغ وتجاوز المستوى المتوسط للمعيشة في المجتمع، ويمتلك بعض أفرادها القدرة على الادخار والاستثمار. وتضم **الطبقة الوسطى المتنفذة** كلَّ الحاصلين على تعليم أساسي وما فوق، ويمارسون مهناً ذهنية معقدة، ويتولون وظائف قيادية داخل المجالات المختلفة على مستوى أجهزة الدولة في الأقاليم والمناطق (الولايات أو المحافظات)، كما تضم أصحاب الأعمال الاقتصادية، وأصحاب رؤوس الأموال، الذين يديرون حركة الاقتصاد على مستوى هذه الأقاليم، والأغلبية العظمى من أفرادها ينفذون إلى مناصب الحكم المحلي عن طريق استغلال أحد أو بعض أو كل العوامل الطائفية/ القبلية/ الإثنية/ الحزبية الاحتكارية، ويمارسون أساليب معيشة، يغلب عليها استهلاك الرفاهية، والتشبه بأنماط معيشة الطبقة المركزية المتحكمة، والطبقة الرأسمالية العالمية، ويمتلكون القدرة على الادخار والاستثمار.

د ـ تظهر **علاقات الاستغلال** مختلفة الشدة، لا وجودٌ مطلقٌ ولا عدمٌ مطلقٌ، تنحسر إذا اتجه المجتمع نحو العدالة والمساواة النسبية، وتفيض إذا اتجه نحو الظلم الاجتماعي واللامساواة. وينطوي التركيب الطبقي العربي على ثلاثة أنواع من علاقات الاستغلال، هي: علاقات استغلال ملكية وسائل الإنتاج والتحكم فيها؛ وعلاقات استغلال السلطة البيروقراطية؛ وعلاقات استغلال النفوذ القبلي/ الطائفي/ الإثني/ السياسي الاحتكاري.

هـ ـ تتسم **الأوعية الطبقية** المشكلة للتركيب الطبقي، بخصائص حضارية شبه ثابتة، وحين يحدث حراك للأفراد من طبقة إلى أخرى، فهم لا يحملون خصائصهم الطبقية

القديمة، بل يحرصون على التحرر منها وتمثل الشروط الحضارية للوعاء الطبقي الجديد.

و ـ يحدث الانقسام الطبقي إذا تطورت الخصائص الحضارية داخل المجتمع بصفة عامة، وهو ما يؤدي إلى وجود تناقضات داخل الوعاء الطبقي الواحد، لا يستطيع استيعابها مع الوقت، فينسلخ وعاء طبقي جديد. وأحياناً تتم هذه العملية التاريخية بوتيرة متسارعة، يتسم التركيب الطبقي حينها بأنه ولود، وأحياناً تتم ببطء، في التركيب المنخفض الخصوبة؛ وأحياناً تتوقف، فيتصف التركيب بأنه عاقر. في المقابل يحدث الانكماش الطبقي حين تتدهور الخصائص الحضارية لبعض الأوعية الطبقية، وهو ما يجعلها تتداخل في حدود طبقة مجاورة، إلى أن تختفي داخلها تماماً، فيحدث انكماش في التركيب الطبقي.

ز ـ توجد ثلاثة أنواع من الحراك الطبقي: جماعي، وفئوي، وفردي، لكل نوع منها اتجاهان أحدهما صاعد والآخر هابط، ويرتبطون من جهة بعلاقات بينية متبادلة، كما يرتبطون من جهة ثانية، بالحالة الحضارية للمجتمع، وبخاصة في أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويمكن فهم الحراك الطبقي الفئوي والفردي، بدلالة الحراك الجماعي باتجاهيه الصاعد والهابط. وكلما هبط معدل الحراك الطبقي الجماعي، ارتفع معدل الحراك الطبقي الفئوي، وأخذ الحراك الفردي طابع القفزة الضفدعية. في حين إذا ارتفع معدل الحراك الطبقي الجماعي، يقل معدل الحراك الفئوي، ويأخذ الحراك الفرد الطابع العصامي.

ح ـ شهد التركيب الطبقي العربي حراكاً طبقياً جماعياً صاعداً، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ثم تغير اتجاه الحراك الجماعي بعد ذلك إلى الهبوط، وهو يشهد في اللحظة الراهنة إرهاصات مرحلة أخرى، لم تتضح معالمها بعد. وإن كانت تطمح إلى استعادة نمط الحراك الجماعي الصاعد، عن طريق مقاومة علاقات الاستغلال الفئوية (القبلية/ الطائفية/ الإثنية/ الحزبية الاحتكارية)، لتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية لكل أفراد المجتمع.

ط ـ لم تؤدِّ التشكيلات الطبقية العربية دوراً ذا بال في مأسسة الصراع الطبقي، وعجزت عن تحقيق المصالح الطبقية، وبخاصة الاقتصادية والسياسية، بسبب خضوعها القسري لثلاث قوى سياسية واجتماعية: من جهة الطبقة المركزية المتحكمة، ترغيباً

وترهيباً، أو من جهة قوى المعارضة التي استحلت التشكيلات الطبقية كميدان للممارسة السياسية، ومن جهة الجماعات الطائفية والإثنية والقبلية، المقاومة لدور التشكيلات الطبقية في إلغاء التمييز والتعصب التقليدي. وهو ما أدى في النهاية إلى تحول الكفاح الطبقي المؤسسي إلى كفاح مشتت وفئوي، يفتقد الاستراتيجية، ويفتقد القيادة النقابية المخلصة.

ي ـ **الوعي الطبقي**، هو إدراك كل من الخصائص الحضارية للوعاء الطبقي الذي ينتمي إليه الفرد؛ والعلاقات الطبقية التي تربط بين هذه الأوعية؛ والمصالح الطبقية التي يسعى أفراد الطبقة لتحقيقها، ويصدر هذا الوعي في صور عفوية، أو اجتماعية، أو يظل باطنياً في حالات نادرة. وتعمل الطبقة المركزية المتحكمة، المتحالفة مع الطبقة الوسطى المتنفذة، على تزييف الوعي الطبقي الحقيقي، من خلال المؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية والأمنية، تحت ادعاءات ومزاعم الحفاظ على الوطن أو الدين أو التاريخ المشترك للجماعة. ونفترض أن الوعي الطبقي في البلدان العربية لم يتطور من وعي عفوي نفسي، إلى وعي طبقي اجتماعي، لغياب الممارسة الحزبية الديمقراطية، وانحراف مسار التشكيلات الطبقية.

ك ـ ظلت **التناقضات الطبقية العربية**، القائمة على علاقات الاستغلال المذكورة، لغزاً بلا حل، وعجزت الطبقة العاملة، والطبقة الوسطى الفقيرة، عن تحقيق مصالحها، بسبب عجز واستئناس التشكيلات الطبقية، وغياب الممارسات الحزبية الديمقراطية، وهو ما جعل صور الكفاح والنضال لتحقيق المصالح الطبقية تظهر مشتتة، وفئوية، وموقتة، ومقموعة بآليات العنف المادي والرمزي.

ل ـ على الرغم من أن التركيب الطبقي العربي يعاني علاقات استغلال أكيدة، وتناقضات طبقية عميقة، فإن البلدان العربية لم تشهد صراعاً طبقياً بالمعنى الدقيق، وخضعت للإذعان الطبقي، حيث عجزت الطبقات كافة عن مواجهة الطبقة المركزية المتحكمة المتحالفة مع الطبقة الوسطى المتنفذة، وساعد على تكريس هذا الإذعان، عدم مأسسة الصراع السياسي كما ذكرنا، وتشوش الصراع الاقتصادي بالتمييز الطائفي/ الإثني/ القبلي، والكبت العنيف الذي تمارسه المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن من أجل حماية الطبقة المركزية وحليفتها الطبقة الوسطى المتنفذة.

م ـ خلق الخضوع لحالة الإذعان ظواهر الكراهية والعنف التي تنتشر في العلاقات الاجتماعية العربية، كما أدى إلى تدهور قيمي وأخلاقي، وفساد بأنواعه كافة، من أجل التعايش مع هذه التناقضات والإذعان لقوة الطبقة المركزية المتحكمة. ومع ذلك، استطاعت الطبقة الوسطى المستقرة أن تطور وسائل رمزية فنية وأدبية، إلى جانب تطوير فعاليات معارضة، في حدود الممكن والمسموح به، لتنبيه الوعي الحقيقي، وإبراز التناقضات الطبقية، وصور الاستغلال.

ن ـ شهدت بعض البلدان العربية عام ٢٠١١، تحطيماً لقيود الإذعان، عبر أفعال ثورية ـ متشابهة الإيقاع ـ ضد الطبقة المركزية المتحالفة مع الطبقة الوسطى المتنفذة، من دون أن يقود هذه الفعاليات الثورية طبقةٌ معينة، وصدرت مفعمة بحيوية شبابية ضخمة من الطبقة الوسطى الفقيرة، والطبقة العاملة، والعاطلين من العمل، والكادحين، ثم انحازت الطبقة الوسطى المستقرة لها، بعد بلوغ المد الثوري كتلته الحرجة.

س ـ يشير المشهد الصراعي الراهن في بلدان الربيع الديمقراطي، والبلدان كافة، إلى وجود استقطاب طبقي واسع النطاق، حيث الطبقة المركزية بتحالفها مع الطبقة الوسطى المتنفذة (العسكرية، والمدنية، والتقليدية) في طرف، والطبقات الوسطى المستقرة والوسطى الفقيرة، والطبقة العاملة، والكادحين والعاطلين من العمل، في الطرف النقيض. والفارق أن بلدان الربيع، حسمت الصراع موقتاً، بعد العصف بالطبقة المركزية، ولكنها دلفت إلى صراع أيديولوجي، بعد أن فرضت الحركات الدينية هيمنتها على مشهد ما بعد الثورة. ولا يمكن التنبؤ بمصير هذا الصراع حتى الآن. أما بقية البلدان العربية، فلا مفر أمامها، سوى اتخاذ ما يلزم نحو حلحلة هذا الاستقطاب، عبر سياسات وعمليات تحقق العدل الاجتماعي والحرية والديمقراطية. وبطبيعة الحال، فإن الطبقات المركزية والوسطى المتنفذة في تلك البلدان قد جربت واستنفدت الوسائل القمعية كافة، ولم يعد أمامها الآن سوى الإذعان لإصلاحات جذرية إن أرادت أن تتجنب المد الثوري.

٥ ـ الإطار المنهجي ونتائج الدراسة

للإجابة عن تساؤلات الدراسة، واختبار الافتراضات النظرية السابق ذكرها، اعتمد البحث على التحليل الكمي والكيفي معاً، على النحو التالي:

أ ـ الاستدلال الإحصائي

اعتمد التحليل الكمي في هذه الدراسة على ثلاثة مصادر بيانات رئيسية هي: تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، وتقارير أجهزة الإحصاء والتخطيط الوطنية[٣]. وسيلاحظ القارئ أن معظم البيانات مستلة من التقرير **الاقتصادي العربي الموحد**، لعدة أسباب؛ فالتقرير يساهم في إعداده نخبة متخصصة من الباحثين في المجالات كافة، كما أنه يصدر سنوياً منذ عام ١٩٨٠، بصورة منتظمة، وهو ما يؤدي إلى تراكم الخبرات ودقة المعالجة. وتتضح موثوقية البيانات الواردة في التقارير، بالنظر في الجهات المشاركة في إعداد التقرير، وهي صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

ينبغي الإشارة هنا إلى أننا قمنا بتركيب الجداول كافة الواردة في الدراسة، وذلك في محاولة للوصول إلى سلسلة زمنية للبيانات، تبدأ بعام ٢٠٠٠، ثم ٢٠٠٥، ثم نهاية الفترة عام ٢٠١٠، وقد واجهنا عدد من الصعوبات في استخراج هذه البيانات، أهمها على الإطلاق: (١) اختلاف البيانات للسنة نفسها موضوع الدراسة، وبين المصادر الدولية والإقليمية والقطرية. ولحل هذه المشكلة، قمنا بالاسترشاد بالقيم الأساسية، الواردة في **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**؛ (٢) اختلاف بعض موضوعات المؤشرات القطرية عن نظيراتها على المستوى الدولي؛ وهو ما يؤدي إلى خلو تقرير التنمية البشرية من البيانات الخاصة بهذه المؤشرات على مستوى بعض الأقطار العربية، ولحل هذه المشكلة قمنا باستخراج المؤشرات المطلوبة من خلال العمليات الحسابية، وإدراجها بالجداول.

وقد قسّمنا البلدان العربية إلى مجموعتين: الأولى تختص بالبلدان النفطية وتضم تسعة بلدان (الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، العراق، عمان، قطر، الكويت، ليبيا)، والثانية تختص بالبلدان غير النفطية، وتضم ثلاثة عشر بلداً (الأردن، تونس، جيبوتي، السودان، سورية، الصومال، فلسطين، جزر القمر، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن)، بحيث يساهم هذا التقسيم في فحص البيانات والمعلومات

---

(٣) تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، وتقارير أجهزة الإحصاء والتخطيط الوطنية.

الإحصائية، من حيث التشابه في التحولات الاقتصادية والاجتماعية، على نحو يفيد بحث التحولات في الطبقة الوسطى، والبحوث الطبقية بصفة عامة.

وقد حاولنا الاستدلال من الإحصاءات الديمغرافية الاجتماعية والحيوية والجغرافية، إلى جانب متغيرات القوة العاملة والمهنة والنشاط الاقتصادي، في رسم صورة مبدئية عن طبيعة السكان المرشحين للدخول ضمن الطبقة الوسطى الكلية. والواقع أننا صادفنا مشكلة حقيقية في الحصول على البيانات الخاصة بمسوح الدخل والإنفاق، التي تعد الحجة الكمية التي يتم بمقتضاها التعرف إلى تركيب الطبقة الوسطى، بدلالة المتغير الاقتصادي، لكون الأجهزة الإحصائية الوطنية تنحو إلى تقديم هذه البيانات بصورة غير دقيقة، أو على الأقل توسع نطاق القياس ليضم شرائح عريضة من السكان، تفادياً للمشكلات (السياسية والاجتماعية) التي تترتب على تشريح هذه البيانات وتفصيلها.

ولحل هذه المشكلة، اتخذنا استراتيجية منهجية مختلفة، تعتمد على استبعاد الفئات كافة التي لا يمكن دخولها ضمن شرائح الطبقة الوسطى، بالإفادة من البيانات الإحصائية، واسترشاداً بالتعريفات الإجرائية للطبقات الوسطى الثلاث المذكورة آنفاً. تقوم هذه الاستراتيجية على: (١) استخدام البيانات الكمية في رسم صورة كيفية للطبقة الوسطى بناء على المتغير الثقافي، والمهني، والاقتصادي؛ (٢) إعادة تحويل النتائج الكيفية إلى معلومات كمية عن حجم الطبقة الوسطى العربية.

وعبر آلية الاستبعاد المذكورة، قمنا في الفصل السادس بالربط بين متغيرات: نسبة سكان الحضر، ومعدل أمية البالغين، ومعدل القيد في المرحلة الثانوية. ومبرر ذلك أن معظم الخدمات التعليمية في الوطن العربي، وبخاصة المرحلة الثانوية، تتركز في المناطق الحضرية، وأن معدلات أمية البالغين، ومعدلات القيد في المرحلة الثانوية، تؤثران في حجم الطبقة الوسطى الكلية. ثم قمنا بترتيب معدلات أمية البالغين تصاعدياً، ومعدلات القيد الصافي في المرحلة الثانوية تنازلياً، ونسبة سكان الحضر تنازلياً، لاكتشاف العلاقة بين هذه المتغيرات، كخطوة مبدئية لفرز حدود الطبقة الوسطى كيفياً.

وفي الفصل السابع، استخدمنا الطريقة نفسها في الكشف عن أثر متغير المهنة، وخصائص القوة العاملة العربية في تركيب الطبقة الوسطى، لنصل في نهاية هذا الفصل إلى تراتب كيفي، يعطي صورة واضحة لتركيب الطبقة الوسطى. وانتقلنا في الفصل

الثامن إلى الكشف عن أثر متغيرات «الدخل القومي، معدلات الفقر، مؤشر جيني لتوزيع الدخل» وقمنا بتحويلها بالطريقة نفسها إلى تراتب كيفي. وفي نهاية الفصل الثامن عرضنا على القارئ المستخلص من الفصول الثلاثة، فجاءت جميع النتائج متضافرة ومتسقة.

ب ـ نتائج الدراسة وفقاً للتحليلات الكمية

بناء على الاستدلال الإحصائي، توصلنا إلى أن عدد السكان الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى الكلية في الوطن العربي، يبلغ ١٤٦ مليون نسمة، ويمثلون نسبة ٤٤,٥ في المئة من جملة سكان الوطن العربي. يعيش ٨٠ مليون نسمة تقريباً في البلدان العربية غير النفطية، ويمثلون نسبة ٣٨,٣ في المئة من جملة السكان، في حين يعيش ٦٦ مليون نسمة في البلدان العربية النفطية، ويمثلون نسبة ٥٧,٦ في المئة من جملة السكان. ويتركز ١٠٠ مليون نسمة ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى، في ست بلدان عربية، هي: مصر والمغرب والسودان والسعودية والجزائر والعراق، بنسبة ٤٢,٣ في المئة من جملة سكان هذه البلدان.

وإذا نظرنا إلى حجم الطبقة الوسطى بحسب الأقاليم العربية، فسنجد أننا أمام تركيب طبقي ولود في الخليج العربي، وبلاد الشام، حيث يبلغ حجم الطبقة الوسطى ٢٧,٥ مليون نسمة، يمثلون ما يقرب من ٦٠ في المئة من جملة السكان (وافدين ومواطنين)، يرتفع إلى أكثر من ٨٠ في المئة إذا تم استبعاد نسبة الوافدين. وكذلك الوضع في بلاد الشام ـ ما عدا العراق ـ التي تضم ما يقرب من ٣٤ مليون نسمة ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى، يمثلون ٥٠ في المئة من جملة سكان بلاد الشام.

في حين يتسم التركيب الطبقي في إقليم المغرب العربي بانخفاض الخصوبة، حيث يبلغ حجم الطبقة الوسطى ٣٦ مليون نسمة، يمثلون ٤٠ في المئة من جملة السكان. ويمكن أن نصف التركيب الطبقي في الشرق الأفريقي ـ ما عدا مصر ـ بأنه تركيب عاقر، حيث يبلغ حجم الطبقة الوسطى ٤٨,٥ مليون نسمة، يمثلون ٢٨ في المئة من جملة سكان هذا الإقليم. وفي كل الأحوال، فنحن أمام طبقة وسطى عربية خدمية ذكورية في بلدان الوطن العربي كافة ، ومنهكة اقتصادياً واجتماعياً في أغلبية البلدان العربية غير النفطية.

ومن المتوقع أن يشهد تركيب الطبقة الوسطى في كل من سورية ومصر وتونس واليمن وليبيا، ظاهرة الانكماش الطبقي؛ ففي اللحظة التاريخية الانتقالية، المصحوبة، كما هو مشهود حتى الآن، بتدمير البنية الاقتصادية، يحدث تدهور بالغ في الخصائص الحضارية للوعاء الطبقي الثانوي، وتتبخر كتلته (أفراد الطبقة)، إلى أن ينضب، فيعود أفراده إلى الوعاء الطبقي الأصلي. في هذه اللحظات التاريخية الاستثنائية، التي قد تطول فتستغرق عقوداً، أو تقصر فتستغرق عدة سنوات، ينكمش التركيب الطبقي، ليصبح تركيباً ثلاثياً، أو حتى ثنائياً، بحسب شدة ونطاق ومدة هذا الانهيار أو التدهور؛ الأمر الذي يعظم من حجم التحديات، والمسؤوليات التاريخية الملقاة على عاتق الطبقة المركزية الجديدة في تلك البلدان، لإعادة بعث الروح في الاقتصاد المدمر في تلك البلدان، على قاعدة تحول ديمقراطي، نرجو أن يتحقق.

ج ـ التحليل الكيفي ونتائج البحث في التحولات السياسية

في الفصل الثامن استخدمنا آلية التحليل الكيفي، لرصد التحولات السياسية للطبقة الوسطى العربية، مع تسليط الضوء على بلدان الربيع العربي، وتوصلنا إلى النتائج التالية:

١ ـ على عكس نشأة الطبقة الغربية، تعد القوة السياسية في الوطن العربي، القائمة على العلاقات العرقية الطائفية والقبلية، أساساً لتوليد الثروة، ومنها تبلور التركيب الطبقي العربي الحديث، خلال فترة الحكم العثماني في بعض الأجزاء من الوطن العربي، وخلال الاستعمار الأوروبي في البعض الآخر. وعدد محدود من البلدان العربية، شهد ميلاد الطبقة الوسطى الحديثة قبل الاستقلال، ومنها بلاد الشام، وشمال أفريقيا، ما عدا ليبيا.

٢ ـ اتسم ربع القرن الأول بعد الاستقلال أو التأسيس، في أغلبية البلدان العربية، بوجود تركيب طبقي ولود، وفيه ازدهرت الطبقة الوسطى في بلاد الشام وشمال أفريقيا، في حين وُلدت الطبقة الوسطى الحديثة من العدم ـ تقريباً ـ في بقية البلدان العربية. وباشرت الطبقة الوسطى دورها التنموي في جميع المجالات، وتنوعت شرائحها البيروقراطية والتقانية والخدمية، إلى جانب أصحاب الأعمال ومتوسطي الملاك. وجاء المشروع التنموي الأول في الوطن العربي، مصحوباً بانخفاض المشاعر السلبية تجاه النظم الحاكمة، بين أوساط الطبقة الوسطى والعاملة والفلاحين، كما اتسمت هذه المرحلة، بسعي النظم الحاكمة إلى توزيع عوائد التنمية على نحو عادل نسبياً.

٣ ـ في النصف الثاني من السبعينيات، ونتيجة نشر التعليم الثانوي والجامعي، ونتيجة الازدهار الاقتصادي كذلك عقب الطفرة النفطية، تضخمت شرائح الطبقة الوسطى المستقرة والفقيرة، تضخماً مرضياً، حيث عمدت الطبقة المركزية المتحكمة، متحالفة مع الطبقة الوسطى المتنفذة، إلى استثمار الموارد في قطاعات الاقتصاد الخدمي والاجتماعي، على حساب تدهور القطاعين الصناعي والزراعي. وشهدت هذه الفترة تدهوراً في الدور السياسي للطبقة الوسطى، وبوادر لعودة سيطرة العلاقات التقليدية الطائفية/ العرقية/ القبلية/ الحزبية الاحتكارية، كما شهدت تلك المرحلة الحراك الطبقي الفئوي، والحراك الفردي الضفدعي الحركة، الذي يعتمد على الانتهازية، وهو ما أحدث خللاً عميقاً في قيم الطبقة الوسطى، وترتب على ذلك تضييق هامش الحرية الذي تمتعت به الطبقة الوسطى عقب الاستقلال، عبر ابتداع وسائل ديمقراطية شكلية منزوعة الدسم خالية من المضمون الحقيقي للممارسة الديمقراطية.

٤ ـ دلفت المجتمعات العربية عصر العولمة خالية الوفاض تقريباً؛ البلدان غير النفطية مثقلة بالديون، والبلدان النفطية تعاني الانخفاض المستمر في أسعار النفط، والعالم يتحول نحو الليبرالية المتوحشة، والدولة تتخفف من أعبائها الاجتماعية، ولم تتمكن أي من البلدان العربية استثمار الإيجابيات المحدودة للانطلاق نحو اقتصاد السوق، التي تطلبت شروطاً لم تتحقق في الوطن العربي، فلا الأسواق حرة، ولا الدول العربية تمارس الديمقراطية، ولا توجد استراتيجية تنموية تركز على الاستثمار الإنتاجي، فكانت العواقب وخيمة على الاقتصادات الكلية العربية، وانعكس على الطبقة الوسطى العربية بالانكماش والمزيد من التهميش.

٥ ـ يعدّ الفساد، والظلم الاجتماعي في توزيع الثروة، وقمع الحريات، عواملَ مشتركة حاضرة في كل ثورات الربيع العربي. غير أن الفساد والظلم الاجتماعي، يعَدّان أهم أسباب اندلاع الثورة التونسية والمصرية، بينما السبب الجوهري في انطلاق الثورة الليبية هو الرغبة في الخلاص من نظام حكم فردي مستبد. أما اليمن، فكان في حالة ثورات فرعية مستمرة منذ توحيد شطري اليمن عام ١٩٩٠، إلى جانب تمركز العناصر الجهادية العربية العائدة من أفغانستان في اليمن، فالتقت مصالح الجميع في انتفاضة شعبية لوقف التعديلات الدستورية، التي تتيح للرئيس اليمني البقاء لولاية أخرى.

٦ ـ الطبقة الوسطى حاضرة بقوة في الثورات الأربع، قائدة من دون قيادات فردية في أي من بلدان الربيع العربي. وداخل الطبقة الوسطى، كان للقوى الدينية حضور قوي في مصر وتونس وليبيا، أما القوى القبلية فأكثر حضوراً في اليمن، في حين كان للقوى الدينية والقبلية حضور شبه متساو في ليبيا. غير أن القوى الدينية، تحاول بسط هيمنة (غير ديمقراطية) على المرحلة الانتقالية في كل من تونس ومصر وليبيا.

٧ ـ ترجع السرعة في تحقق المطلب الأول (إسقاط رأس النظام) للثورة في تونس ومصر، وبصورة أبطأ في اليمن، إلى انحياز المؤسسة العسكرية إلى الثورة، وحين لم تنحز للمحتجين في ليبيا وسورية لم يسقط النظام في ليبيا إلا بعد تدخل حلف الناتو في العمليات العسكرية، في حين لا تزال المعارك مستمرة بين الجيش السوري والمحتجين.

٨ ـ إن فرص التحول الديمقراطي في تونس تفوق مصر، كما أن فرص التحول في ليبيا تفوق كل من تونس ومصر، إذا تمت السيطرة الأمنية، ونزع سلاح القوى الثورية، فالأداء السياسي للتيارات الوطنية غير الدينية، كان أكثر تطوراً ووعياً من أداء التيارات الليبرالية واليسارية في مصر وتونس، وهذا ما أسفرت عنه انتخابات المؤتمر الوطني العام، كما أثبت الشعب الليبي أنه قادر على التصدي لدعاوى الانقسام. ويختلف الأمر في اليمن عن بقية بلدان الربيع، فمصير التحول الديمقراطي غير محسوم.

٩ ـ تأثرت البلدان العربية كافة بالانتفاضات الشعبية في بلدان الربيع العربي، وحدثت فيها تغييرات طفيفة، إما بتقديم بعض الإصلاحات لإرضاء الشعوب، وإما بممارسة مزيد من القمع. ولو أخفقت عملية التحول الديمقراطي في البلدان المنتفضة، فإن أوضاع الوطن العربي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لن يطرأ عليها تحسن كبير في العقد المقبل.

د ـ التحليل الكيفي ونتائج المقابلات في مصر والكويت والمغرب

في الفصل الأخير من الدراسة، حملنا كل الافتراضات النظرية التي عرضنا لها في الفصل الخامس، وحولناها إلى أسئلة، تكشف عن صدق هذه الافتراضات أو كذبها، ثم بدأنا في إنجاز العمل الميداني، للحصول على الإجابات (المعلومات) الخاصة بتصورات الطبقة الوسطى العربية. وكان من المخطط إجراء استبيان لعيّنة كبيرة (٥٠٠ مفردة من كل من الكويت والمغرب و١٠٠٠ مفردة من مصر)؛ غير أننا غيّرنا

الاستراتيجية المنهجية، مع بداية تطبيق الاستبيان، في دولة الكويت، بعدما واجهتنا عوائق كبيرة في تطبيقه، لذلك تحولنا مباشرة إلى أداة المقابلة الكيفية المعمّقة، التي تمنح الباحث القدرة على التواصل مع المبحوثين، بصورة مباشرة، وعرض أهداف البحث، وإزالة الشكوك أو التحفظات... إلخ. واستقر الأمر على اختيار ٥٠ مفردة من الكويت، و٥٠ مفردة من المغرب، و١٥٠ مفردة من مصر) لإجراء المقابلات المعمقة.

وقد واجهتنا بعض المشكلات المنهجية، أهمهما أن المادة الخام للمقابلات جاءت كبيرة الحجم، وبثلاث لهجات مختلفة، وبالإفادة الانعكاسية من الدراسات السابقة(٤) فقد ركزنا ـ فقط ـ على العبارات الجوهرية التي تعكس الاتجاه العام للاستجابات. أما ما يتعلق بتنوع اللهجات، فقد اتجهنا إلى تحويل العبارات إلى العربية الفصحى، مع المحافظة على روح المقابلات قدر الإمكان. وقد دفعنا الضرورة المنهجية، إلى استخدام عيّنة قصدية، لكي نتمكن من الكشف عن المتغيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة المؤثرة في طبيعة الطبقة الوسطى في البلدان الثلاثة. وكان الاختيار في عينة الكويت، مبنيّاً على أسلوب كرة الثلج، وصولاً إلى خصائص العيِّنة الافتراضية، بعدما قمنا ، كما ذكرنا، بتغيير أداة جمع البيانات من الاستبيان إلى المقابلة، أثناء وجودنا في الكويت. أما عيِّنتا المغرب ومصر، فقد تم اختيارهما بالتنسيق مع الشخصيات المفتاحية في كلا البلدين. وجاءت نتائج المقابلات على النحو التالي:

١ ـ يؤثر الوضع الاقتصادي العام للدولة في تركيب وحجم الطبقات الوسطى داخل التركيب الطبقي في مصر، وقد كرَّس التدهور في هذا الوضع، العلاقاتِ العصبية القرابية والسياسية، لتصبح أكثر تحكماً في توزيع الموارد والثروات، وهو ما أدى إلى زيادة حجم الطبقة الوسطى الفقيرة، مقابل انكماش الطبقة الوسطى المستقرة. ولا يختلف الظرف الاقتصادي العام في المغرب عن مصر، غير أن التزام الدولة هناك بضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق، وتعطش سوق العمل حتى فترات قريبة، للقوة العاملة المتعلمة، قلص من حجم الطبقة الوسطى الفقيرة، ومع ذلك يشهد المغرب بالمثل استغلالاً للعلاقات العرقية أو العصبية السياسية، وإن كان على نحو جزئي وخفي، ولا تنسحب تلك العلاقات على جميع فرص العمل والترقي في سوق العمل المغربي، وبالتالي فإن مساحة الطبقة الوسطى المستقرة في المغرب، تزيد

(٤) نصر ودوبار، الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية.

على مساحة الطبقة الوسطى الفقيرة والمتنفذة. وتختلف الكويت عن مصر والمغرب، في ضمانها لتوفير فرص أكيدة لمواطنيها للانضمام المباشر للطبقة الوسطى المستقرة. ويعاني المجتمع الكويتي تدهور قيمة العمل والإنتاج، وهو ما جعل الطبقة الوسطى الكويتية، وبخاصة البيروقراطية، تتسم بالكسل والاسترخاء.

٢ ـ إن العلاقات الطبقية في البلدان العربية الثلاثة، تأخذ طابعاً استغلالياً؛ غير أن الاستغلال هنا يتجاوز ويختلف عن المجتمعات الطبقية الحديثة، في أنه يقوم على استثمار العلاقات الطائفية أو العرقية أو القبلية أو العلاقة مع الحزب الحاكم، وفي أن تحالف الطبقة الوسطى المتنفذة مع الطبقة المركزية المتحكمة، هو الذي يحدد نوع هذه العلاقات وشدتها في لحظة تاريخية محددة. وهذا الامتزاج والتداخل بين علاقات الاستغلال التقليدية، وعلاقات الاستغلال المرتبطة بالعمل والنشاط الاقتصادي، تؤدي إلى مشكلة لاحقة، وهي تشوش الوعي الطبقي، بسبب إقحام الهوية الدينية والعرقية والقبلية عليه، وهو ما يؤدي إلى طمس أو تقزيم هذا الوعي.

٣ ـ تعاني البلدان الثلاثة، بدرجات متفاوتة، الفسادَ إلى جانب علاقات الاستغلال الثلاث الناشئة عن ملكية وسائل الإنتاج والتحكم فيها، والسلطة البيروقراطية، واستغلال النفوذ القبلي/ الطائفي/ الإثني/ الاحتكارية السياسية، التي تتداخل جميعها في بعض الأحيان، ويغذي بعضها البعض الآخر، وهو ما يسمح للفساد أن يرتع في أروقة البناء الاجتماعي بأكمله، لتتحول الجدارة والكفاءة والعصامية إلى كلمات جوفاء تتردد في أبواق الإعلام، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، لتكريس الوضع القائم.

٤ ـ اتضح أن فترة الستينيات من القرن الماضي، مثلت العصر الذهبي للطبقة الوسطى في البلدان الثلاثة مجتمعة، وإن اختلفت مكاسب الطبقة الوسطى باختلاف السياق الاجتماعي. فمصر الناصرية، تسلحت بالعدل الاجتماعي سبيلاً لإنقاذ الطبقة الوسطى المصرية من نير العلاقات الرأسمالية وشبه الإقطاعية التي كانت سائدة قبل ثورة يوليو. والمغرب في عهد الحسن الثاني، انطلقت إلى استكمال بنيتها الأساسية بروح تجمع بين الاشتراكية والرأسمالية، وهو ما أدى إلى تبلور الطبقة الوسطى الحديثة، بعدما كان التركيب قاراً على ثنائية العائلات الأرستقراطية العريقة، والفلاحين. وتبنت الكويت منذ الستينيات مشروعاً تنموياً طموحاً، أحدث تحولاً حضارياً كبيراً، من ثمراته

إخراج الطبقة الوسطى الكويتية الحديثة إلى حيز الوجود من العدم تقريباً، لتخلق واقعاً طبقياً جديداً قضى على التركيب شبه الطبقي القديم.

٥ ـ يعاني تركيب الطبقة الوسطى في مصر والمغرب من الانكماش، الذي بدأ في مصر منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، وتأخر حتى بداية الألفية الجديدة، بعدما تزايدت معدلات العاطلين من أبناء الطبقة الوسطى، غير أن ما يميِّز المغرب عن مصر، أن المغرب لا يزال يحتفظ بفاعلية شبكة ضمان اجتماعي، تمتص الغضب وتحول دون تفجر الأوضاع الاجتماعية، أما التركيب الطبقي في الكويت، فقد تحول من تركيب طبقي ولود، إلى تركيب منخفض الخصوبة، ليس بسبب مشكلات اقتصادية، ولكن بسبب الاختلاف السياسي ـ الاجتماعي على إدارة الثروة.

٦ ـ أثبت رصد الحراك المهني والتعليمي لثلاثة أجيال متتالية، وجودَ حراك طبقي جماعي صاعد، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وأن هذا الحراك لا يمكن أن يحدث بسبب أصول طبقية، ولكنه يرجع إلى **الحراك الطبقي الجماعي** الذي أحدثته مشروعات التنمية الأولى في هذه البلدان، عقب الاستقلال والتأسيس.

٧ ـ تعاني البلدان الثلاثة في الوقت الراهن **الحراكَ الطبقي الفئوي**، بعد انحسار الحراك الجماعي الصاعد، ويبدأ الحراك الفئوي في مصر والمغرب، من قاعدة الطبقة الوسطى الفقيرة، ويستمر صعوداً إلى الطبقة الوسطى المتنفذة، أما الحراك الفئوي في الكويت، فيحدث فقط بين الطبقة الوسطى المستقرة والمتنفذة.

٨ ـ يظهر **الحراك الفردي الضفدعي** في مصر والمغرب، مستغلاً العلاقات التقليدية في نهب الموارد والحصول على المنافع دون وجه حق، وأحياناً يتم هذا الحراك عبر تحويل رأس مال الاقتصاد الأسود إلى رأس مال اجتماعي وسياسي. ولا تعرف الكويت الحراك الفردي الضفدعي، ولكنها تعرف الحراك الفردي الهابط، بعدما تحول الاستهلاك إلى قيمة ووسيلة للتمايز الاجتماعي في الكويت. وحين تعجز موارد الأسرة عن إشباع رغبات الاستهلاك الشره، تلجأ إلى رهن قوة العمل بالقروض أو الأقساط، فيحدث الحراك الفردي الهابط.

٩ ـ ظلت التشكيلات الطبقية في البلدان الثلاثة تحت سيطرة الطبقة المركزية المتحكمة والطبقة الوسطى المتنفذة؛ لذلك لم تحقق الحماية الكافية لأعضائه، وكانت

دائماً الطرف الأضعف في المعادلة. ولم تؤدِّ التشكيلات الطبقية في مصر والمغرب، دوراً ذا بال في مأسسة الصراع الطبقي، بسبب خضوعها القسري لثلاث قوى سياسية واجتماعية: من جهة الطبقة المركزية المتحكمة، ترغيباً وترهيباً، أو من جهة قوى المعارضة التي استحلت التشكيلات الطبقية كميدان للممارسة السياسية. أما التحدي الحقيقي الذي يواجه النقابات والاتحادات العمالية والمهنية في الكويت، فيتمثل بنقابات واتحادات أصحاب الأعمال ذات النفوذ الكبير، وتمثل العمالة الوافدة ـ مسلوبة الإرادة ـ الطرف الأضعف في المعادلة الكويتية.

١٠ ـ لم يتطور الوعي الطبقي في البلدان الثلاثة، من وعي عفوي نفسي، إلى وعي اجتماعي مؤسسي، لأسباب سياسية، وثقافية، وتقليدية، تتلخص في غياب مناخ الممارسة الديمقراطية الحقيقية، وثقافية موجهة (التعليم والإعلام الحكومي)، وعلاقات تقليدية (طائفية، عرقية، قبلية). كما شهدت البلدان الثلاثة، تشويهاً وخلطاً للأوراق بين المصلحة الوطنية والمصلحة الطبقية، إمعاناً في تحييد الطبقات الاجتماعية، وتكريس سيطرة الطبقة المركزية المتحكمة وحليفتها الوسطى المتنفذة.

١١ ـ أدى غياب دور حزبي أو نقابي فعال، إلى بقاء الوعي الطبقي على حالته العفوية النفسية، مع وجود وعي طبقي اجتماعي ضعيف ومتآكل، متناسب مع ضعف وتآكل التشكيلات الطبقية والحزبية في مصر والمغرب، والغياب التام لمؤسسة الحزب في الكويت.

١٢ ـ لا توجد بوادر صراع طبقي بالمعنى الماركسي الصريح، في البلدان الثلاثة، وما حدث في مصر كان صراعاً عابراً للطبقات، ولا تزال الطبقة الوسطى الفقيرة والمستقرة، تعيش حالة من الإذعان الطبقي، يكرسها تحالف الطبقة الوسطى المتنفذة مع الطبقة المركزية المتحكمة، عبر آليات متشابهة في البلدان الثلاثة: ممارسة العنف المادي والرمزي، المراوغة السياسية، المقايضة، اللجوء للعلاقات التقليدية.

أما بعد،

فإن جملة النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، إذا نُظر إليها انعكاسياً، تصبح توصيات مقدمةً لصناع القرار في الوطن العربي، ولا أجد في نهاية هذه الخلاصة،

سوى التذكير بأن الشعوب العربية كافة تنتظر تحولاً ديمقراطياً حقيقياً، قائماً على النزاهة والشفافية والمحاسبة، يستوعب الصراع الاجتماعي، ويحوله عبر برامج إصلاحية أو ثورية أكيدة إلى تنافس طبقي، يمنح فرصاً متساوية للجميع، فالأجيال العربية الجديدة، لم تعد صابرة ولا قادرة على الدوران في متاهات الصراع الطائفي/ العرقي/ القبلي/ الاحتكاري، ولن ترضى بديلاً من هذا التحول، إصلاحياً كان أو ثورياً.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابن صنيتان، محمد. **السعودية الدولة والمجتمع: محددات تكون الكيان السعودي**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨.

الأزرق، مغنية. **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**. ترجمة سمير كرم. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠.

أمين، جلال. **ماذا حدث للثورة المصرية؟**. ط ٢. القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٣.

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

بركة، ماجدة. **الطبقة العليا المصرية بين ثورتين، ١٩١٩ ـ ١٩٥٢**. ترجمة محمود ماجد. القاهرة: وزارة الثقافة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٣: أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية**. نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٣.

ـــــــ. **تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦: ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية**. نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٦.

ـــــــ. **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠: الثروة الحقيقية للأمم: مقررات تمهيدية للتنمية البشرية**. نيويورك: البرنامج، ٢٠١٠.

ـــــــ. **تقرير التنمية البشرية ٢٠١١: الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع**. نيويورك: البرنامج، ٢٠١١.

بورديو، بيير. أسئلة علم الاجتماع: حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي. ترجمة إبراهيم فتحي. القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٥.

ـــــــ. بعبارة أخرى: محاولات باتجاه سوسيولوجيا انعكاسي. ترجمة أحمد حسان. القاهرة: دار ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٢.

ـــــــ. العنف الرمزي: بحث في أصول علم الاجتماع التربوي. ترجمة نظير جاهل. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤.

ـــــــ وجان كلود باسرون. إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم. ترجمة ماهر تريمش؛ مراجعة سعود المولى. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٧. (علوم إنسانية واجتماعية)

بولانتزاس، نيكوس. السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية. ترجمة عادل غنيم. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩.

التصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨: المشروع الإقليمي للتعاون العربي الألماني في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني. القاهرة: جامعة الدول العربية، منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩.

التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠.

تقرير تحديات التنمية العربية لعام ٢٠١١: نحو دولة تنموية في المنطقة العربية. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٢.

جاد، محمود. الطبقة الوسطى المصرية: المسار والمصير. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٥.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٣.

ـــــــ. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٦.

ـــــــ. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٧.

ـــــــ. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠١١.

ـــــــ. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠١٢.

الجمل، مايسة. النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

الدول العربية: أرقام ومؤشرات: العدد الأول. القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٠٨.

الدول العربية: أرقام ومؤشرات: العدد الثاني. القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠١٠.

الدول العربية: أرقام ومؤشرات: العدد الثالث. القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠١١.

الرميحي، محمد غانم. **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي.** القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

ـــــ. **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة.** الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.

ـــــ. **معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة.** الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، ١٩٧٧.

ـــــ. **النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية.** الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢. (عالم المعرفة؛ ٥٢)

روبيرتس، تيمونز وإيمي هايت. **من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي.** ترجمة سمر الشيشكلي؛ مراجعة محمود ماجد عمر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤. (عالم المعرفة؛ ٣٠٩)

زكي، رمزي. **الليبرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.

الشرجبي، عادل [وآخرون]. **القصر والديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن.** صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩.

صن، أمارتيا. **التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر.** ترجمة شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤. (عالم المعرفة؛ ٣٠٣)

الصوراني، غازي. **التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة: رؤية نقدية.** رام الله: معهد العالم العربي للبحوث والتنمية، ٢٠١٠.

عبد الفضيل، محمود. **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

عبد المعطي، عبد الباسط. **الطبقة الوسطى المصرية من التقصير إلى التحرير.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.

عتريس، محمد. **معجم بلدان العالم.** ط ٣. القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠.

علي، علي عبد القادر. **الطبقة الوسطى في الدول العربية.** القاهرة: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١١. (سلسلة جسر التنمية؛ عدد ١٣٠)

غدنز، أنتوني. **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية).** ترجمة وتقديم فايز الصياغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥. (علوم إنسانية واجتماعية)

كريب، أيان. **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس.** ترجمة محمد حسين غلوم. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩. (عالم المعرفة؛ ٢٤٤)

لونغنيس، إليزابيت. **أزمة الطبقات الوسطى في المشرق العربي: المهن العليا ودورها في التغيير الاجتماعي**. ترجمة رندة بعث. بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ٢٠١٢.

مارتين، هانس ـ بيتر وهارالد شومان. **فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**. ترجمة عدنان عباس علي؛ مراجعة وتقديم رمزي زكي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨. (عالم المعرفة؛ ٢٣٨)

المديني، توفيق [وآخرون]. **الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**. تحرير عبد الإله بلقزيز. ط ٣ مزيدة ومنقحة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢ (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦٣)

النجار، باقر سلمان. **حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

ـــــــ. **الديمقراطية العصية في الخليج العربي**. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٨.

ـــــــ. **سوسيولوجيا المجتمع في الخليج العربي: دراسات في إشكالية التنمية والتحديث**. بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩.

ـــــــ. **صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي**. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣.

ـــــــ. **المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة العسيرة**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠.

نصر، سليم وكلود دوبار. **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**. تعريب جورج أبي صالح. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢.

نقاش، إسحاق [وآخرون]. **المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات**. بيروت؛ بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦.

النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة»)

الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة»)

دوريات

أحمد، أحمد يوسف. «أزمة الدولة الوطنية العربية: الحالة الليبية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٥، العدد ٤٠٠، حزيران/ يونيو ٢٠١٢.

أمنينة، عبير. «الدين والدولة في الوطن العربي (الملف الثاني): الدين والدولة في ليبيا اليوم.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٥، العدد ٤٠٧، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

ـــــــ. «علاقة النظام السياسي بالنقابات المهنية في ليبيا دراسة حالة نقابة المحامين، ١٩٦٩ ـ ٢٠٠٩.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٢٨، خريف ٢٠١٠.

الأهرام العربي: ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١١.

البدوي، إبراهيم وسمير المقدسي. «تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٨٤، شباط/ فبراير ٢٠١١.

بدوي، أحمد موسى. «السلفية المصرية المعاصرة: محاولة للتمييز.» **مجلة الديمقراطية** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام): العدد ٣٨، ٢٠١٠.

ـــــــــ. «ما بين الفعل والبناء الاجتماعي: بحث في نظرية الممارسة لدى بيير بورديو.» **إضافات**: العدد ٨، خريف ٢٠٠٩.

بعلبكي، أحمد. «مفهوم الطبقة الوسطى وحراك الهويات في المجتمعات العربية المشرقية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٥، العدد ٤٠٣، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢.

الجورشي، صلاح الدين. «الدين والدولة في الوطن العربي (الملف ثاني): الدولة والهوية: أو إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي ـ تونس مثالاً.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٥، العدد ٤٠٧، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

حسيب، خير الدين. «افتتاحية العدد: حول «الربيع» الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٨٦، نيسان/ أبريل ٢٠١١.

«حلقة نقاشية: ليبيا... إلى أين؟.» شارك في الحلقة بشارة مرهج [وآخرون]؛ قدّم الحلقة وأدار الحوار خير الدين حسيب. **المستقبل العربي**: السنة ٣٥، العدد ٣٩٩، أيار/ مايو ٢٠١٢.

سالم، علي. «بورديو، التنبؤ، الموضوعية، الذاتية: نحو انتروبولوجيا كلية.» **كتابات معاصرة** (بيروت): السنة ١، العدد ٤، ١٩٨٩.

الشوبكي، عمرو. «الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر ـ المغرب ـ لبنان ـ البحرين).» **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٨٤، شباط/ فبراير ٢٠١١.

صديقي، العربي. «إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٨١، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠.

طارق، حسن (مشرف). «تقرير الحالة الاجتماعية، ٢٠١٠ ـ ٢٠١١: حول السياسات العمومية الاجتماعية بالمغرب.» **المجلة المغربية للسياسات العمومية**: سلسلة التقارير رقم ٤، ٢٠١١.

عبد النور، ناجي. «الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٤، العدد ٣٨٧، أيار/ مايو ٢٠١١.

عوض، محسن. «الانتقال الى الديمقراطية في الوطن العربي: بين الاصلاح التدريجي والفعل الثوري (٢٠٠١ ـ ٢٠١١).» **المستقبل العربي**: السنة ٣٤، العدد ٣٨٨، حزيران/ يونيو ٢٠١١.

عيسى، عبد الملك محمد عبد الله. «حركات الإسلام السياسي في اليمن.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٥، العدد ٤٠٣، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢.

عيسى، محمد عبد الشفيع. «فروض نظرية على محكّ الخبرة الثورية الأخيرة في تونس ومصر.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٨٦، نيسان/ أبريل ٢٠١١.

قبانجي، جاك أ. «لماذا «فاجأتنا» انتفاضاتا تونس ومصر؟: مقاربة سوسيولوجية.» **إضافات** (الجمعية العربية لعلم الاجتماع): العدد ١٤، ربيع ٢٠١١.

لعروسي، محمد عصام. «الحراك السياسي العربي: هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٤، العدد ٣٩٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١.

المتوكل، محمد عبد الملك. «الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق (الملف الثاني): الآفاق الديمقراطية في الثورة اليمنية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٥، العدد ٣٩٩، أيار/ مايو ٢٠١٢.

المخلافي، فيصل سيف. «التنمية البشرية في اليمن وتحول دور الحكومات.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ١٥، العددان ٤٣ ـ ٤٤، صيف ـ خريف ٢٠٠٨.

المرزوقي، منصف. «الآفاق المرعبة والمذهلة للثورة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٨٦، نيسان/ أبريل ٢٠١١.

وناس، المنصف. «عناصر أولية للمقارنة بين الثورتين في مصر وتونس.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ٣٤، ربيع ٢٠١٢.

أطروحات ورسائل جامعية

حسن، أحمد حسين. «اتجاهات التغير في الطبقة الوسطى الحضرية وأدوارها: تحليل سوسيولوجي تاريخي، ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠.» (أطروحة دكتوراه، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٩).

قارح، سماح. «طبيعة تحولات الطبقة الوسطى في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠): دراسة ميدانية لمدينة باتنة نموذجاً.» (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر ـ بسكرة، الجزائر، ٢٠١١).

ولد الجيد، محمد. «الطبقة الوسطى في المجتمع الموريتاني: بناؤها ودورها في التنمية.» (أطروحة دكتوراه، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٨).

ندوات ومؤتمرات

الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

مواقع إلكترونية وتقارير

«إحصاءات السكان والقوى العاملة في البلدان العربية.» منظمة العمل العربية: ٢٠١٠، <http://www.alolabor.org/final/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=132&Itemid=85&lang=ar>.

«تقرير بالنتائج الأولية لمسح القوى العاملة ٢٠٠٨.» وزارة الاقتصاد، الإدارة المركزية للإحصاء (دولة الامارات العربية المتحدة)، <http://uaestatistics.gov.ae/reportpdf/lfprep08.pdf>.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abu-Laban, Baha and Sharon McIrvin Abu-Laban. *The Arab World: Dynamics of Development*. Leiden: E. J. Brill, 1986.

Archer, Margaret. *Culture and Agency: The Place of Culture in Social Theory*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996.

Berger, Morroe. *The Arab World Today*. Garden City, NY: Doubleday, 1962.

Castellani, Brian and Frederic William Hafferty. *Sociology and Complexity Science: A New Field of Inquiry*. Berlin: Springer, 2009.

Giddens, Anthony and David Held (eds.). *Classes, Power, and Conflict: Classical and Contemporary Debates*. Berkeley, CA: University of California Press, 1982.

Gilbert, Dennis L. *The American Class Structure in An Age of Growing Inequality*. Los Angeles: Pine Forge Press, 2008.

Haker, Richard (ed.). *An Introduction to the Work of Pierre Bourdieu: The Practice of Theory*. London: Macmillan Press, 1990.

Hewitt, Nicholas. *The Cambridge Companion to Modern French Culture*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2003.

Hopkins, Nicholas S. and Saad-Eddin Ibrahim. *Arab Society: Class, Gender, Power, and Development*. Cairo: American University in Cairo Press, 2006.

Layder, Derek. *Understanding Social Theory*. London: Sage Publishers, 2006.

Lutfiyya, Abdulla M. and Charles W. Churchill. *Readings in Arab Middle Eastern Societies and Cultures*. The Hague: Mouton, 1970.

Niblock, Tim. *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985*. Albany: State University of New York Press, 1987.

Reed-Danahay, Deborah. *Locating Bourdieu*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 2005.

Selvik, Kjetil and Stig Stenslie. *Stability and Change in the Modern Middle East*. London: I. B. Tauris, 2011.

Stones, Rob (ed.). *Key Sociological Thinkers*. London: Macmillan, 1998.

Turner, Jonathan H. *Handbook of Sociological Theory*. New York: Kluwer Academic/Plenum Publishers, 2001. (Handbooks of Sociology and Social Research)

Wright, Erik Olin (ed.). *Approaches to Class Analysis*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2005.

Periodicals

Atkinson, Will. «Anthony Giddens as Adversary of Class Analysis.» *Sociology*: vol. 41, no. 3, 2007.

Baxter, Janeen and Erik Olin Wright. «The Glass Ceiling Hypothesis: A Comparative Study of the United States, Sweden, and Australia.» *Gender and Society*: vol. 14, no. 2, 2000.

Betz, Hans-Georg. «Postmodernism and the New Middle Class.» *Theory, Culture and Society*: vol. 9, no. 2, 1992.

«The Distribution of Power Within the Community: Classes, Stände, Parties by Max Weber.» *Journal of Classical Sociology*: vol. 10, no. 2, 2010.

Eyerman, Ron. «False Consciousness and Ideology in Marxist Theory.» *Acta Sociologica*: vol. 24, no. 2, 1981.

Fontana, Benesetto. «Gramsci on Politics and State.» *Journal of Classical Sociology*: vol. 2, no. 2, 2002.

Gane, Nicholas. «Max Weber as Social Theorist: «Class, Status, Party».» *European Journal of Social Theory*: vol. 8, no. 2, 2005.

Goldthorpe, John H. «Class Mobility in Modern Britain: Three Theses Examined.» *Sociology*: vol. 11, no. 2, 1977.

_______ and Gordon Marshall. «The Promising Future of Class Analysis: A Response to Recent Critiques.» *Sociology*: vol. 26, no. 3, 1992.

Grusky, David and Kim Weeden. «Decomposition Without Death: A Research Agenda for a New Class Analysis.» *Acta Sociologica*: vol. 44, no. 3, 2001.

Jackson, Michelle [et al.]. «Primary and Secondary Effects in Class Differentials in Educational Attainment.» *Acta Sociologica*: vol. 50, no. 3, 2007.

King, Anthony. «The Accidental Derogation of the Lay Actor: A Critique of Giddens's Concept of Structure.» *Philosophy of the Social Sciences*: vol. 30, no. 3, 2000.

«Reviews: E. Ann Kaplan and Michael Sprinker (eds.), The Althusserian Legacy (Verso, 1993).» *Thesis Eleven*: vol. 41, no. 1, 1995.

Skrbis, Zlatko [et al.]. «Expecting the Unexpected: Young People's Expectations about Marriage and Family.» *Journal of Sociology*: vol. 48, no. 1, 2012.

Urry, John. «Book Reviews: The Class Structure of the Advanced Socie Ties. By A. Giddens. London: Hutchinson University Library, 1973.» *Acta Sociologica*: vol. 17, no. 4, 1974.

Van den Berg, Marguerite. «Subjective Social Mobility: Definitions and Expectations of «Moving Up» of Poor Moroccan Women in the Netherlands.» *International Sociology*: vol. 26, no. 4, 2011.

Warde, A., L. Martens and W. Olsen. «Consumption and the Problem of Variety: Cultural Omnivorousness, Social Distinction and Dining Out.» *Sociology*: vol. 33, no. 1, 1999.

Wright, Erik Olin. «The Comparative Project on Class Structure and Class Consciousness: An Overview.» *Acta Sociologica*: vol. 32, no. 1, 1989.

Website

International Sociological Association, <http://www.isa-sociology.org>.